الجرائم الاقتصادية في الأردن للفترة من (2000-2008)
(دراسة سوسيولوجية)

خلود عطا الله المراشدة(*)
حمزة خليل الخدام(**)
ميساء نصر الرواشدة(***)

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف حجم الجرائم الاقتصادية في الأردن في الفترة الممتدة من 2000–2008، وتعرف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبيها. والكشف عن أهم العوامل المؤدية إلى ارتكابها، كذلك تعرف علاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم الاقتصادية بالعوامل المؤدية إلى ارتكابها. اعتمدت الدراسة على منهجية المسح الاجتماعي، وذلك لملاءمة هذا المنهج لأغراض الدراسة، والأساليب والإجراءات المستخدمة في دراسات الجريمة؛ حيث يعتمد هذا المنهج على الوصف والتحليل وتفسير البيانات، من أجل التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها. طبق منهج المسح الاجتماعي، على جميع النزلاء والنزيلات الأردنيين المحكوم عليهم في مركزي الإصلاح والتأهيل؛ سواقة، وسجن الجويدة نساء، في المملكة الأردنية الهاشمية بقضايا وجرائم اقتصادية بحسب قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993. وكان عددهم (477) نزيلاً ونزيلة، وقد بلغ عدد النزلاء والنزيلات المحكومين بجرائم اقتصادية بحسب القانون المذكور في كل مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة وقت إجراء الدراسة (729) نزيلاً ونزيلة. وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، أبرزها: أن حجم الجرائم

(*) باحثة اجتماعية في مجال العلوم الاجتماعية، وزارة العمل الأردنية، مديرية عمل المرأة، الأردن.
k_marashdeh@yahoo.com
(**) قسم العلوم الاجتماعية، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
khaddam80@yahoo.com
(***) باحثة اجتماعية في مجال العلوم الاجتماعية، ومعدة برامج في التلفزيون الأردني، الأردن.
maissa_rwashdeh@yahoo.com

الاقتصادية المرتكبة في الأردن من 2000–2008 أخذ بالتزايد من سنة إلى أخرى، وأن أكثر الجرائم الاقتصادية ارتكاباً جرائم السرقات، وإساءة الائتمان، والاحتيال، والاختلاس، والرشوة، وتكثر الجرائم الاقتصادية لدى الذكور أكثر منها لدى الإناث، وأكثر الأشخاص ارتكاباً للجرائم الاقتصادية هم الأشخاص من الفئة العمرية من 18–39، وكان المتزوجون أكثر ارتكاباً للجرائم الاقتصادية من العزاب، وذوو المستوى التعليمي المتوسط أكثر ارتكاباً للجرائم الاقتصادية، وذوو الدخول المتدنية والمنخفضة أكثر ارتكاباً للجرائم الاقتصادية.

المصطلحات الأساسية: الجرائم الاقتصادية، مراكز الإصلاح والتأهيل، عوامل ارتكاب الجريمة.

مقدمة:

لا تزال الجريمة واحدة من الظواهر والمعضلات التي تهدد الإنسان والمجتمع في كيانهما واستقرارهما. وما فتئ الإنسان يقف عاجزاً – حتى اليوم – عن لجمها، حائراً في كيفية التعامل معها والتصدي لها، والجريمة موجودة في كل المجتمعات وبنسب متفاوتة في نوعية الجريمة المنتشرة، ومن وقت لآخر ومن مجتمع لآخر. ويعود الاهتمام بدراسة الجريمة في علم الاجتماع، إلى أن الجريمة في المجتمع تعتبر مؤشراً على مدى أمنه واستقراره؛ فهي من ناحية مرتبطة بظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلاً عن أنها ترتبط ببنيته وأنساقه كنسق القيم والمعايير والأدوار والمراكز الاجتماعية، وأنساق الضبط في المجتمع ومراكز القوة فيه (حسن طالب، 2001). وتعد الجرائم الاقتصادية من أخطر الجرائم التي يواجهها المجتمع الدولي بأسره؛ لما تشكله من أخطار تهدد جميع المؤسسات الدولية والوطنية والشعوب والأفراد، وسيادة الدول على الأموال؛ الأمر الذي أدى إلى العديد من النتائج السلبية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وباتت تلك الأضرار معوقاً أساسياً لبرامج التنمية في الدول النامية (الطراونة، 2008). وفي الأردن تصدرت الجرائم الاقتصادية والمالية معظم القضايا التي أحيلت إلى المحاكم الأردنية خلال 2006؛ حيث تجاوز عدد قضايا الفساد التي أحيلت إلى المحاكم أكثر من 1500 قضية في المجال الاقتصادي (مديرية الأمن العام، 2006). وهذا – بطبيعة الحال – يعني وجود زيادة ملحوظة في حجم الجريمة الاقتصادية في الأردن، وبناءً عليه، تسعى الدراسة الراهنة إلى الوقوف على حجم الجريمة الاقتصادية في الأردن ومعرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمرتكبيها من خلال دراسة اجتماعية لنزلاء مركز الإصلاح والتأهيل: سواقة، والجويدة – نساء في الأردن.

الإطار النظري والدراسات السابقة للدراسة:

نظرية الأنومي (اللامعيارية): وضعها دوركايم Durkhiem ليؤكد رفضه التام لتفسير الجريمة تفسيراً نفسياً أو بيولوجياً، ويرى دوركايم أن الأنومي يمثل حالة من الفوضى الأخلاقية وضعف الموجهات السلوكية والفكرية ومن ثم الشعور بعدم الانتماء الناتج من عدم الاستقرار والتغير الاجتماعي؛ حيث إن الحياة في المجتمع تفترض وجود قدر من النظام فيه، فإذا أصيب هذا النظام بالخلل انطلق الأفراد وراء تحقيق رغباتهم، وأهدافهم على نحو مخالف لما ارتضاه وأرساه المجتمع من نظام؛ ولذلك ترتفع نسبة الجريمة والانحراف بشكل عام في فترات الأزمات الاقتصادية، وكذلك في فترات الرخاء الاقتصادي، وتفسير ذلك أن النظام في المجتمع لم يعد قادراً على القيام بدوره كضابط لسلوك الأفراد (فتوح الشاذلي، 1993). أما **نظرية النشاط الرتيب** التي اشتهرت في ثمانينيات القرن الماضي فتعمل على تفسير سلوك المجني عليه من خلال الربط بين البيئة والجريمة، ويقوم هذا المدخل النظري على ثلاثة أجزاء رئيسة، هي: المجرم ذو الرغبة، والهدف المناسب، وغياب الرقابة القادرة. وتكمن أهمية هذه النظرية في أنها تجمع بين الجاني والمجني عليه في الزمان والمكان؛ حيث يقوم مجرم لديه رغبة في ارتكاب جريمة بحق مجني عليه. وبتوافر شرطين آخرين هما الهدف المناسب وغياب الرقابة، فإذا ما احترمت هذه المكونات الثلاثة ازدادت احتمالية حدوث الجريمة (عايد الوريكات، 2008). ويركز مدخل الاختيار العقلاني بشكل أساسي على الجريمة نفسها وعلى العوامل الموقفية، أكثر من التركيز على صفات المجرم وخصائصه النفسية والاجتماعية، وينطلق هذا المدخل من العقلانية؛ أي عمليات اتخاذ القرار وصيغه من أجل تلبية الحاجات؛ أي التكلفة والفائدة المتوقعة، وهذا لا يعني العقلانية المطلقة والكاملة بل العقلانية النسبية. وتعود جذور هذا المدخل الواسع الانتشار إلى كورنش Cornish وكلارك Clark عام 1987، وقد انطلق هذا الاتجاه النظري من مجموعة افتراضات، من بينها: أن الناس يمارسون الإرادة بشكل جزئي، وأن السلوك محدد جزئياً أيضاً، وأن الظروف الحياتية هي المحددات الرئيسة للتفاعل والنشاط الاجتماعي بين الأفراد، وأخيراً فإن التغيرات الاجتماعية تدفع باتجاه تغير الأنماط الحياتية وأساليب المعيشة. ويقسم هذا المدخل اتخاذ القرار إلى مجموعتين: الأولى قرار الانغماس أو الانخراط في الجريمة؛ بحيث يقوم الشخص بالاختيار إما بالانخراط في الجريمة والاستمرار في ذلك، وإما بالتوقف والانسحاب. والثانية قرار الحدث؛ أي تحديد

الآليات لارتكاب الفعل، فإذا كانت الآليات سهلة، فإن قرار الانخراط في الجريمة له فوائد كامنة، وإذا كانت الآليات صعبة فإن قرار الانخراط يفقد الفوائد الكامنة أو المتوقعة. وتبعاً لهذا النموذج فإن منع الجريمة والوقاية منها يعتمد على تقليل الفرص وجعلها – أي الجريمة – غير جذابة للناس (محمد الوريكات، 2008).

وتفسر **النظرية الماركسية الجريمة** من خلال الملكية الخاصة التي تسهم في إيجاد الفقر الذي يقسم المجتمع إلى طبقتين، الأولى: طبقة الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج ومن ثم علاقات الإنتاج، والثانية: طبقة العمال (البروليتاريا) الذين تستغلهم الطبقة الأولى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الربح، وللوصول إلى ذلك فإنهم – الرأسماليين – يرتكبون الجرائم. على الرغم من أن ماركس لم يضع نظرية علمية منهجية لتفسير الظاهرة الإجرامية على ضوء العامل الاقتصادي إلا أن ذلك التفسير ينجم حتماً عن نظرته إلى طريقة الإنتاج في المجتمع التي تحدد دائماً شكل الحياة فيه من مختلف النواحي السياسية، والاجتماعية، والدينية، والأخلاقية المادية. ولما كانت الظاهرة الإجرامية – شأنها في ذلك شأن كل ظاهرة اجتماعية أخرى في المجتمع – نتاجاً للنظام الاقتصادي لزم أن تكون الوسيلة الوحيدة لمنع الجريمة هي تغيير ذلك النظام من خلال الثورة الاجتماعية (أحمد بلال، 1985). ويمكن القول إن عالم الاجتماع بونجر (Bonger) عام 1916 أول من حاول تطبيق النظرية الماركسية لتفسير الجريمة، ورأى أن النظام الرأسمالي يطور الأنانية بدلاً من الإيثار؛ فالإذلال الذي تمارسه الرأسمالية على الأفراد مهم في تفسير الجريمة كما يرى. (سامية الساعتي، 2005). وفي المجتمع الأردني ليست هناك طبقات اجتماعية واضحة المعالم بل هناك شرائح أو فئات اجتماعية متدرجة تتصف بخصائص اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة تبعاً لمعايير مختلفة، أهمها: التعليم، الوظيفة ونوعها، الدخل ومصادره، ومكان السكن ونوعيته. وبناءً على هذه المعايير يمكن تقسيم طبقات المجتمع الأردني – انطلاقاً من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية – إلى الطبقة العليا، وتضم فئة الأغنياء. الطبقة الوسطى، وتضم متوسطي الدخل. والطبقة الدنيا، وتضم فئة الفقراء. ونتيجة لسياسات الدولة وإجراءاتها في خصخصة غالبية مؤسسات القطاع العام فقد سرح العديد من الفئات العمالية؛ الأمر الذي ترتب عليه الارتفاع في نسب البطالة، لتكون النتيجة في نهاية المطاف شعور العامل بالاغتراب والعزلة والخروج عن معايير المجتمع، والتفكير في ارتكاب الجرائم لبعض أفراد الطبقة العاملة التي أفقرت.

الدراسات السابقة:

أجرى البشري عام 2007 دراسة حول "**العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة والتوعية بظاهرة الفساد: أبعادها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية**". هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة والتوعية بظاهرة الفساد، وقد توصلت إلى أن جرائم الفساد لا ترتكب إلا من خلال نشاط سري منظم، يشارك فيه أفراد تربط بينهم علاقات خاصة، هدفها الكسب غير المشروع كجرائم الرشوة مثلاً، ومن ثم فالعلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة علاقة وظيفية وقانونية في آن واحد (محمد البشري، 2007). وفي عام 2007 قام حمادة بدراسة حول "**الرشوة وأسبابها وسبل مكافحتها**". هدفت هذه الدراسة الوصفية التحليلية إلى معرفة أسباب الرشوة وسبل مكافحتها، وقد توصلت إلى أن أسباب الرشوة متعددة، منها الأسباب السياسية؛ فالرشوة تكون بنسبة أعلى في الأنظمة السياسية التي لا يوجد عندها مساحة كبيرة من الديمقراطية والشفافية والمساءلة، ولا تتاح فيها حرية التعبير والرأي والرقابة. وهناك الأسباب الإدارية كتخلف الإجراءات الإدارية والروتين والبيروقراطية وغموض الأنظمة وتناقض التشريعات، وكثرة التفسيرات، وضعف دور الرقابة وعدم فعاليتها، ومنها أيضاً الأسباب الاقتصادية، وأهمها: انخفاض مستوى المعيشة، وتدني الأجور مقابل الارتفاع المستمر في الأسعار، وسوء توزيع الدخل القومي، أما الأسباب الاجتماعية فمن أهمها: تدني المستوى التعليمي والثقافي للأفراد، وضعف إحساس الجهات بمدى منافاة الرشوة لنظم المجتمع. وتكون سبل مكافحتها بتجنب الأسباب السابقة المؤدية إليها ومحاولة معالجتها (علي حمادة، 2007). وتناولت دراسة الطراونة عام 2007 "**العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن: دراسة تحليل المضمون للفترة الواقعة (1980–2005)**" وهدفت إلى تعرف العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن، وتمثل مجتمع الدراسة في السلاسل الزمنية خلال الفترة المحددة (1980– 2005). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين معدل نمو الناتج المحلي، وجرائم الملكية الاقتصادية، وأن (جرائم الملكية الاقتصادية) تفسر ما مقداره (88,3%) من التباين في (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متوسط دخل الفرد سنوياً، وجرائم الملكية الاقتصادية وأن (جرائم الملكية الاقتصادية) تفسر ما مقداره

(82,3%) من التباين في (متوسط دخل الفرد سنوياً)، بالإضافة إلى ما سبق فقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين معدل البطالة وجرائم الملكية الاقتصادية، واستخراج نسبها المئوية (صباح الطراونة، 2007). وهدفت الدراسة التي قامت بها الدبابنة عام 2005 إلى **معرفة حجم جرائم بطاقات الائتمان في الأردن،** وأظهرت النتائج وجود حالات لجرائم بطاقات الائتمان الصادرة في الأردن بمتوسط (28) حالة لكل (100,000) بطاقة في الأعوام (2001–2003)، وحددت هذه الجرائم بأربعة أشكال، هي: جريمة السرقة بنسبة 4,3%، وجريمة الفقدان بنسبة 4,3%، وجريمة التزوير بنسبة 34,1%، أما الاحتيال بالبطاقة غير الموجودة فقد شكلت أعلى نسبة من الحالات؛ إذ جاءت بنسبة 75,3%. (شيرين دبابنة، 2005).

وتناولت دراسة النجداوي عام 2003 "**الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن**". وخلصت إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود ارتباط بين الجريمة والسلوك الإجرامي والوضع الاقتصادي المتدني كوجود البطالة. وارتباط الجريمة بالمشكلات الأسرية ممثلة في الوضع المادي المتدني، والعلاقات الزوجية المتوترة، وعلاقات الوالدين غير السوية بالأبناء، إضافة إلى نوعية السكن، كما بينت الدراسة أهمية جماعات الرفاق، والشلل، ومدى ارتباطها بالسلوك الإجرامي. وأظهرت الدراسة أيضاً أهمية المستوى التعليمي؛ حيث تبين أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي قل ظهور احتمال ظهور السلوك الإجرامي. وظهر أن إمكانية السلوك الإجرامي أكبر لدى العزاب منها لدى المتزوجين، أما عن نوعية الجرائم فقد جاءت السرقة في المرتبة الأولى، يليها الاحتيال، ثم التزوير. (آن النجداوي، 2003). وركزت دراسة البداينة عام 2002 على "**الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة**". وتبين أن مصطلح الجرائم المستحدثة عامة، والاقتصادية خاصة، جاء نتيجة للتغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الحالية؛ فمن الناحية الاجتماعية فإن تغير منظومة الأعراف والقيم الاجتماعية، وتحولها من المحلية إلى العالمية (التعولم) قد ولد سلوكيات جديدة (منحرفة ومجرمة خارج سياق القانون الوطني). ومن الناحية الاقتصادية فإن عولمة المال والاقتصاد الناجمة عن زيادة الترابط الإلكتروني، والاعتماد المتزايد على التقنية والاتصالات في تيسير الأعمال الاقتصادية وبروز الشركات متعددة الجنسيات – أسهمت في بروز جرائم اقتصادية مستحدثة، وبحسب الدراسة تلتقي الجرائم التقليدية مع الجرائم المستحدثة في

المضمون، وتختلف في الشكل، فالسرقة مثلاً واحدة من حيث المضمون؛ لأنها بالمحصلة سرقة، ولكنها تختلف بالشكل؛ فسرقة متجر من قبل حدث جانح تختلف في شكلها عن الدخول غير المصرح به إلى حسابات العملاء، أو أرقام بطاقات الائتمان وسرقتها، أو استخدامها. كما أوضحت الدراسة أن الجرائم الاقتصادية المستحدثة جرائم يمكن ارتكابها عن بعد، وعابرة للحدود الوطنية، وأقل خطورة على الجاني. وتتركز الجرائم الاقتصادية المستحدثة في الجرائم الاقتصادية الإلكترونية (كالجرائم المتصلة بالتجارة الإلكترونية، والتقليد والتزوير) (ذياب البداينة، 2002).

أما دراسة بوسكاغليا Buscaglia عام 2004 "**مكافحة الفساد والجريمة المنظمة في القطاع العام**"، فقد تناولت العلاقة بين الفساد رؤية نفسية اجتماعية والجريمة المنظمة من جهة والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ونظام العدالة الجنائية من جهة أخرى، باعتبارهما ظاهرتين إجراميتين غير معزولتين عن نظام إدارة الدولة وحركة المجتمع المدني. شملت الدراسة عينات من دول العالم، اختيرت بالطريقة العشوائية المنتظمة؛ حيث تكون العينات ممثلة لمختلف الثقافات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية، بلغ عددها (71) دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ركزت الدراسة على تقييم مدى انتشار حالات الفساد من الدرجة المتوسطة وتلك التي تقع يومياً في الطريق العام .Street-and Medium-level وخلصت إلى أن درجة انتشار الفساد والجريمة المنظمة في القطاع العام تتميز – في المقام الأول – بنوعية نظم الدولة ومؤسساتها، خاصة نظم الشرطة، والنيابة العامة والقضاء، علاوة على العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتؤكد الدراسة توافر أدلة تثبت أن انتشار الفساد يعزز انتشار الجريمة المنظمة، ومن ثم تسهم الجريمة المنظمة بعائداتها المالية الكبيرة في تفشي الفساد في القطاع العام فيما يُعرف برابطة الجريمة المنظمة والفساد، The Organized Crime - Corruption Nexus. (Buscaglia and Jan, 2004). وتتحدث **دراسة الماستر كارد العالمية** MasterCard International, 2004 عن **الاحتيال في قارة آسيا في الربع الأول من عام 2004**، والاحتيال هنا هو الاحتيال ببطاقات الائتمان وبحسب نوع الجريمة؛ حيث قسمت الجرائم إلى سبعة أشكال، شكل التزوير أعلى نسبة في الاحتيال ببطاقات الائتمان سواء الصادرة أو المقبولة؛ حيث شكل ما نسبته 49% تقريباً، يليه الفقدان ثم السرقة، وكانت نتائج الدراسة على النحو الآتي:

الجريمة	النسبة المئوية (بطاقات صادرة)	النسبة المئوية (بطاقات مقبولة)
فقدان وسرقة البطاقة	%29,8	%27,2
تزوير البطاقة	%48,4	%48,7
طلبات احتيالية	%5,1	%3,2
عدم استقبال البطاقة	%1,3	%2,2
البطاقة غير الموجودة	%12,7	%16,9
الدمغ المتعدد	%0,3	%0,2
الاستيلاء على الحساب	%2,3	%1,6

المصدر (MasterCard International, 2004)

أما الدراسة الصادرة عن مركز أبحاث مؤسسة السياسة العامة Public Policy Institute (PPI, 2002)، فبحثت في **سرقة الهوية في الولايات المتحدة الأمريكية**، والخبرة في مطالبات الشكاوى. وقد ركزت الدراسة على أشكال الاحتيال الناتجة من سرقة معلومات الهوية، وتوصلت إلى أنه في عام 2001 كان أغلب الاحتيال الحاصل هو الاحتيال ببطاقات الائتمان؛ حيث وصلت النسبة إلى 41,8%. يتبعهُ الاحتيال بالهاتف، وقد وصلت نسبته إلى 20,1%. وكانت نسبة احتيال البنوك وغيرها 13%. وبالتركيز على بطاقات الائتمان، كان من نتائج الدراسة – بحسب نوع الاحتيال – أن كانت 62% حالات حساب جديد (new account)، و24% حالات حساب موجود (existing)، وما نسبته 14% غير مخصص. (unspecified) أما المُشتَكين بحسب الفئة العمرية فكانوا 78% فوق الخمسين، و22% دون الخمسين عاماً. وهُناك دراسة تحدثت عن **سرقة الهوية**، وهي الأسرع نمواً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي دراسة بري (Berry, 2001). وهي دراسة صادرة عن البنك الاحتياطي الفدرالي The Federal Reserve Bank (FRB)، في شيكاغو. وسرقة الهوية – بحسب Berry – تشمل الاحتيال في معلومات الهوية الشخصية للأفراد، وسرقة المعلومات منها واستخدامها في ارتكاب الجرائم المالية. مثل فتح حساب استثماري والحصول على قروض رهن لإنشاء خدمات وغيرها. وتطرقت الدراسة للحديث عن لجنة التجارة الفدرالية (FTC)، التي استقبلت ما يزيد على 1000 شكوى أُسبوعيّاً خلال شهري حزيران وتموز من عام 2000. وكان نحو 60% يشتكون من

سرقة الهوية، و40% من الاتصالات يطلبون معلومات لحماية أنفسهم من سرقة الهوية. وقد كان من نتائج دراسة Berry أنه بين عامي 1999 و2001 كانت أعلى نسبة شكاوى لسرقة الهوية في نيويورك، يليها شيكاغو ثم لوس أنجلوس، يليها واشنطن ولاس فيجاس، ثم سان دياغو. وفي قضايا الاتهام كانت أعلى نسبة أيضاً في نيويورك ثم لوس أنجلوس، يليها شيكاغو، وأقلها لاس فيجاس وأطلانطا وواشنطن. وأجرى جيمس وليامز (Williams, 2005). دراسة بعنوان "**تأملات في عمل الشرطة الخاص مقابل العام من الجرائم الاقتصادية**"، وهي دراسة وصفية تحليلية بحثت في دور وكالات القطاع الخاص في إدارة اقتصاد السوق الليبرالية الجديدة على وجه التحديد. وتوثق الدراسة لنمو وتطور المحاسبة القضائية والشركات الصناعية (القوات الجوية) كمقدم لخدمات التحقق وإصدار الأحكام القضائية في حالات الجريمة الاقتصادية، وتكشف هذه الدراسة الآثار المترتبة على نمو شعبة الشرطة في العمل بالمجال المالي؛ حيث تبين وجود علاقة بين صناعة القوات الجوية والشرطة. وتعد هذه النتائج علامة مشتركة للتقارب بين العام والخاص. أما دراسة نيكوس بساس عام 2000 (Nikos Passas) بعنوان "**الشذوذ العالمي للجرائم الاقتصادية: النتائج غير المرئية لليبرالية لروسيا حول العالم**" فتأتي لتعرف الآثار السلبية للجرائم الاقتصادية، كما أنها تأتي في إطار التفكير بالتدابير الصارمة التي من الممكن البدء بها ضمن دول مختلفة، وهي تسعى للإسهام في البحث عن التدخلات والتدابير، وأسباب الجرائم العابرة للحدود؛ حيث إن الليبرالية الجديدة والعولمة تسهمان في خلق الشذوذ العالمي، وفي نهاية المطاف في سوء السلوك الاقتصادي. ومن خلال الدراسة نجد – في روسيا – طغيان التوترات الهيكلية؛ بحيث إنها منقادة، وهو ما بدد الآمال وأدى لمزيد من التدهور وتضييع للفرص في تحقيق مكاسب جنائية. توصلت الدراسة إلى أن العولمة الرأسمالية وتوابعها من الشركات، والمؤسسات والسياسيين الفاسدين، أدت إلى حدوث عمليات إجرام أسهمت فيها الثقافة الأمريكية أو ما يعرف (بالحلم الأمريكي). كما توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلالات هيكلية نتجت عن العولمة الرأسمالية بسبب الحرية المطلقة التي تتبناها هذه العولمة. وكان من المفترض أن يشعر الأفراد بحرية أكثر وثراء أكثر وإمتاع أكثر إلا أنهم – في حقيقة الأمر – وجدوا أنفسهم أكثر فقراً وأكثر استغلالاً، ويواجهون المزيد من المشاق والمتاعب. وخلصت

الدراسة أيضاً إلى أن الليبرالية الجديدة والجرائم الخطيرة يسيران جنباً إلى جنب؛ حيث إن سوء السلوك التنظيمي ناتج من سياسات من هذا القبيل.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نلاحظ أن هناك تنوعاً فيها؛ إذ تناول جزء منها نوعاً واحداً من الجرائم الاقتصادية، مثل غسيل الأموال، وهو من المواضيع المهمة ومن الجرائم التي لاحظنا وجود دراسات كثيرة لها؛ وذلك بسبب خطورة هذا النوع من الجرائم، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الدولة بصورة عامة، وهناك دراسات أخرى ركزت على الجريمة بشكل عام وعلاقتها ببعض المتغيرات كالبطالة والفقر والتنمية. وما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها تعنى بدراسة الجرائم الاقتصادية المرتكبة في الأردن للفترة (2000 – 2008) دراسة سوسيولوجية، وأنواعها المختلفة ومحاولة الوقوف على أسبابها ودوافعها، وتستهدف فقط مرتكبي الجرائم الاقتصادية في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

مشكلة الدراسة:

تتناول الدراسة الراهنة – بالتحديد – مشكلة الجرائم الاقتصادية في الأردن؛ حيث لوحظ في الآونة الأخيرة تزايد عدد الجرائم الاقتصادية في المجتمع الأردني، وهذا التزايد – ولا سيما في ظل اقتصاد العولمة – يحتم دراستها بشكل مفصل لتعرف مدى انتشارها، ووضع القوانين والتشريعات اللازمة للحد منها، وذلك لا يكون إلا من خلال تعرف حجم ظاهرة الجرائم الاقتصادية، ودراسة اتجاهاتها، ومن ثم تعرف دوافعها ليصار إلى معالجتها والحد منها، خاصة أن إحصائيات الأمن العام لسنة (2006) تشير إلى وقوع (1500) جريمة اقتصادية في الأردن. وبشكل أكثر تحديداً فإن مشكلة الدراسة الراهنة تتمحور حول الإجابة عن التساؤل الآتي: **ما حجم الجرائم الاقتصادية المرتكبة في الأردن، وما أنواعها، وما خصائص مرتكبيها، ثم ما عوامل ارتكابها ؟**

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تلقي الضوء على إحدى المشكلات الاجتماعية المؤرقة للمجتمعات النامية والمتقدمة على السواء، وهي مشكلة انتشار الجرائم الاقتصادية؛ حيث تعد الجرائم الاقتصادية – بأنواعها المختلفة – أكثر تأثيراً، وأشد

خطراً على برامج التنمية والتقدم الحضاري لأي مجتمع، ولا سيما في عصر الانفتاح الاقتصادي، والثورة التكنولوجية التي بدورها زادت من انتشار التجارة الإلكترونية، وعولمة الاقتصاد، ومن ثم عولمة النشاط الإجرامي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تفوق مخاطر الجرائم الاقتصادية أي نوع آخر من الجرائم؛ وذلك لأن آثارها قد تشمل أجيالاً متعاقبة وحياة آلاف من البشر، وإنهاك اقتصاد الدولة أو الشركات، والمؤسسات الكبرى يؤدي إلى كوارث مالية واجتماعية تهدد حياة العاملين فيها، وتهدد بضياع مدخراتهم ومصادر دخلهم. وبناءً على ذلك تسعى الدراسة الراهنة إلى دراسة الجرائم الاقتصادية في الأردن؛ للوقوف على حجمها واتجاهاتها وأشكالها وعواملها من خلال دراسة اجتماعية لنزلاء مركزي الإصلاح والتأهيل: سواقة والجويدة – نساء في الأردن.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1 – ما حجم الجرائم الاقتصادية في الأردن خلال الفترة من 2000– 2008؟

2 – ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم الاقتصادية ؟

3 – ما العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجرائم الاقتصادية في الأردن ؟

4 – هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leqslant 0,05$) بين عوامل ارتكاب الجريمة تعزى لمتغير (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الدخل).

الطريقة والإجراءات:

1 – المنهج المستخدم في الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجية المسح الاجتماعي بالعينة، وذلك لملاءمة هذا المنهج لأغراض الدراسة، والأساليب والإجراءات المستخدمة في دراسات الجريمة.

2 – مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع النزلاء والنزيلات الأردنيين المحكوم عليهم في مركزي الإصلاح والتأهيل: سواقة والجويدة/ نساء في المملكة الأردنية الهاشمية بقضايا وجرائم اقتصادية بحسب قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993، ويبلغ عددهم (477) نزيلاً ونزيلة؛ أي ما نسبته 65,4% من مجموع النزلاء والنزيلات المحكومين بجرائم اقتصادية. وقد بلغ عدد

النزلاء والنزيلات المحكومين بجرائم اقتصادية بحسب القانون المذكور في مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة وقت إجراء الدراسة (729) نزيلاً ونزيلة، توزعوا على السجون على النحو التالي:

جدول (1)
توزع المحكومين بالجرائم الاقتصادية على مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

اسم مركز الإصلاح والتأهيل	العدد
مركز إصلاح وتأهيل سواقة	450
مركز إصلاح وتأهيل بيرين	25
مركز إصلاح وتأهيل الموقر	40
مركز إصلاح وتأهيل النساء	27
مركز إصلاح وتأهيل الجويدة	32
مركز إصلاح وتأهيل قفقفا	15
مركز إصلاح وتأهيل معان	45
مركز إصلاح وتأهيل الكرك	35
مركز إصلاح وتأهيل العقبة	46
مركز إصلاح وتأهيل البلقاء	14
المجموع	729

3 – **عينة الدراسة:** اقتصرت الدراسة على عينة قصدية لجميع المحكومين الموجودين في مركزي الإصلاح والتأهيل: سواقة والجويدة – نساء؛ نظراً لأن مركز إصلاح سواقة يضم العدد الأكبر منهم، أما مركز الجويدة للنساء؛ فالهدف كان معرفة الجرائم الاقتصادية لهن في الأردن، ومن ثم شمل المسح (477) محكوماً ومحكومة، وبعد استبعاد عدد من الاستمارات وعدم تجاوب عدد من النزلاء قبلت (400) استمارة؛ لتشكل بذلك العدد النهائي لعينة الدراسة.

4 – **أداة الدراسة:** اعتمدت الدراسة الاستبانة أداة لجمع البيانات اللازمة، وقد صيغت بطريقة محددة، بحسب أهداف هذه الدراسة، وضمنت الاستبانة أربع مجموعات من الأسئلة، بلغ عددها الكلي (39) سؤالاً.

5 – **صدق أداة الدراسة وثباتها:** تم التأكد من صدق الاستبانة بعد تقييمها من خلال عرضها على خمسة من الأساتذة المختصين بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وقد كان لملاحظاتهم أثر في تعديل بعض الأسئلة وحذف بعضها الآخر، وإضافة أسئلة جديدة، ومن ثم تؤكد من ثبات الأداة. ووزعت الاستبانة على مجموعة من الأشخاص بلغ عددهم (20) شخصاً وبعد فترة أعيد توزيعها على المجموعة نفسها للتأكد من ثبات الأداة وقياس ما وضعت له في كل مرة، وقد كانت النتيجة مقبولة؛ حيث كانت الإجابة متشابهة في كل من الطرفين، وحسب ثبات الأداة باستخدام معامل الاتساق الذاتي Cronbach Alpha للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وكان معامل الثبات لجميع الأسئلة **85**%؛ مما يعني أن أسئلة الدراسة ذات ثبات عال ويمكن الاعتماد عليها.

6 – **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:** للإجابة عن تساؤلات الدراسة استخدمت أساليب التحليل الإحصائي الآتية:، وذلك بالاعتماد على الرزمة الإحصائية (SPSS):

أ – مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة من خلال التكرارات والنسب المئوية.

ب – استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة مدى استقلالية متغيرات الدراسة، وبمستوى دلالة ($\alpha \geqslant 0,05$) فأقل؛ حيث يلائم المتغيرات الاسمية والعينات العشوائية.

ج – استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA، وذلك لتعرف أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على العوامل الدافعة لارتكاب الجريمة، ومعرفة الفروق بين المتوسطات لإجابات المبحوثين على الدوافع بحسب متغيرات الدراسة.

د – اختبار (F-test) لتعرف الفروق بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وعوامل ارتكاب الجريمة، ولصالح أي متغير تعود هذه الفروق، إن وجدت.

إحصائيات الجرائم الاقتصادية في الأردن خلال الفترة من 2000–2008:

من خلال الاطلاع على الإحصائيات الخاصة بالجريمة في الأردن نلاحظ أن هناك زيادة في ارتكاب الجرائم؛ ففي إحصائيات الجريمة لدى دائرة الإحصاءات العامة تبين أن الجرائم العامة التي وقعت في العاصمة في عام 2007 بلغت 20,166 جريمة مقابل 13,389 جريمة في عام 2005، أما الزرقاء فقد بلغ عدد الجرائم المرتكبة فيها 5,649 جريمة في عام 2007، مقابل 3,935 جريمة في 2005م، وفي إربد بلغ عدد الجرائم المرتكبة 6,629 جريمة في عام 2007 مقابل 4,172 جريمة في عام 2005، في حين كان مجمل عدد الجرائم المرتكبة في المملكة الأردنية الهاشمية 42,996 جريمة في عام 2007، مقابل 29,513 جريمة في عام 2005(20). ومن خلال مراجعة إدارة المعلومات الجنائية تهيأت فرصة الحصول على الإحصائيات الخاصة بالجرائم الاقتصادية المرتكبة في المملكة خلال الفترة من 2000–2008 وإن لم يشمل ذلك جميع الإحصائيات نظراً للاختلافات في تسمية نوع الجريمة بين المعلومات الجنائية وقانون الجرائم الاقتصادية. تظهر بيانات جدول (2) تسلسل الجرائم الاقتصادية من 2000– 2007 ويلاحظ أن الجرائم الاقتصادية المرتكبة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، ويلاحظ أيضاً أن أكثر الجرائم الاقتصادية المرتكبة هي جرائم السرقات في المرتبة الأولى، كذلك جرائم الاحتيال التي تزايدت في السنوات الثلاث الأخيرة من 2005–2007، أما جرائم الرشوة فقد تضاعفت في سنة 2007 مقارنة مع سنة 2000، كذلك جرائم التزوير الجنائي كانت مرتفعة، وجرائم إساءة الائتمان التي لم تكن ظاهرة في السنوات من 2000–2004 لكنها ظهرت في 2005، وتزايدت بشكل لافت في 2007.

جدول (2)

توزع الجرائم الاقتصادية المرتكبة في الأردن خلال الفترة من 2000 – 2007

نوع الجريمة	السنوات							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
جرائم الحريق	1	141	110	82	78	105	256	472
الرشوة	52	52	38	37	51		73	101
استثمار الوظيفة	16	17	15	5	10	15	6	5

تابع/ جدول (2)
توزع الجرائم الاقتصادية المرتكبة في الأردن خلال الفترة من 2000 – 2007

نوع الجريمة	السنوات							
	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إساءة استعمال السلطة	1	2	1		1	4	1	1
الاحتيال	3	8	11	26	64	394	967	1270
إساءة الائتمان						58	175	224
الغش بأنواعه	98	78	80	48	49	8	24	17
الاختلاس	12	13	12	14	9	11	8	7
جرائم المتعهدين	1	1	–	–	–	–	–	–
المضاربات غير المشروعة	1	–	–	–	–	–	–	–
إساءة استعمال السلطة والإخلال بواجبات الوظيفة	9	6	4	–	–	–	–	–
الاعتداء على الطرق العامة/ المواصلات/الصيانة	327	155	113	37	40	60	–	–
التهريب	57	31	30	31	42	–	36	19
التزوير الجنائي		275	314	324	275			91
السرقات	192	10	159	188	1762	5168	6665	
التهاون بواجبات الوظيفة	–	–	–	–	–	21	–	91
المجمـــوع	1578	972	414	763	807	2428	6714	8919

ويتضح من جدول (3) أن أكثر المحكومين بجرائم اقتصادية هم مرتكبو جرائم السرقات والاحتيال وإساءة الائتمان؛ حيث بلغ عددهم 11591 محكوماً، يليهم المحكومون بجرائم التزوير؛ حيث بلغ عددهم 368 محكوماً، يليهم مرتكبو جرائم الحريق وطرق النقل والمواصلات والغش؛ حيث بلغوا 238 محكوماً، أما مرتكبو

جرائم الثقة العامة فقد بلغوا 177 محكوماً، ثم جاء المحكومون بالجرائم المخلة بواجبات الوظيفة؛ حيث بلغوا 87 محكوماً.

جدول (3)
توزع مرتكبي الجرائم الاقتصادية المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل خلال 2008

نوع الجريـــمة	عدد المحكومين
جرائم المتعهدين م (133) و(134)	–
جرائم النيل من مكانة الدولة م (152) و(153)	–
جرائم تخريب إنشاءات المياه العمومية م(456)	–
جرائم الحريق وطرق النقل والمواصلات والغش م(368) و(382) و(386–388)	238
الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة (الرشوة والاختلاس واستثمار الوظيفة وإساءة استعمال السلطة م (170–177) و(182–183)	87
الجرائم المتعلقة بالثقة العامة (تزييف النقود والمسكوكات والطوابع) م (239–259)	177
جرائم التزوير م (260–265)	368
جرائم السرقة والاحتيال وإساءة الائتمان م (399–407) و(417–422)	11591
جرائم الغش في نوع البضاعة والمضاربات غير المشروعة والإفلاس م (433) و(435) و(436) و(438–440)	35
المجـــموع	12496

خصائص العينة:

تظهر بيانات جدول (4) أن نسبة الذكور مرتكبي الجرائم الاقتصادية أعلى بكثير من نسبة الإناث؛ فهم الغالبية العظمى؛ حيث بلغت نسبتهم 93,3% مقابل 6,8% للإناث، أما بالنسبة إلى الفئة العمرية لمرتكبي الجرائم الاقتصادية فتبين أن هذه الجرائم مرتفعة في سن الشباب في الفترة الممتدة من 18–28؛ إذ بلغت نسبة مرتكبي الجرائم في هذه المرحلة العمرية 26,8%، أما فئة الشباب من 29–39 فقد بلغت نسبتهم 33,5%، أما فئة الذين أعمارهم من 40–50 فهي العليا، وسجلت 34%،

جدول (4)
توزع أفراد العينة بحسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

الخصائص	المتغيرات	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	373	93,9
	أنثى	27	6,8
العمر الحالي	28 – 18	107	26,8
	39 – 29	134	33,5
	50 – 40	136	34,0
	61 – 51	15	3,8
	62 فأكثر	8	2
الحالة الزواجية	أعزب	125	31,3
	متزوج	215	53,8
	أرمل	41	10,3
	مطلق	19	8,4
المستوى التعليمي	أمي	85	21,3
	ثانوي فما دون	233	58,3
	بكالوريوس ودبلوم	72	18
	دراسات عليا	10	2,5
المجموع		400	%100

وهو ما يدل على أنه كلما تقدم الفرد في العمر مال إلى ارتكاب الجريمة؛ حيث تزداد الأعباء المادية؛ فمرتكبو هذه الجريمة يكونون – في الغالب – متزوجين في هذه الأعمار، وبالنسبة إلى متغير الحالة الزواجية تشير البيانات في الجدول إلى أن المتزوجين أكثر ارتكاباً للجريمة بنسبة 53,8%، أما العزاب فهم يأتون في المرتبة الثانية بنسبة 31,3% وكانت نسبة الأرامل 10,3%، في حين كانت نسبة المطلقين 8,4%. وفيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي للمبحوثين تظهر بيانات جدول (4)

أن المتعلمين تعليماً ثانوياً فما دون يشكلون أعلى نسبة؛ حيث بلغت 58,3% يليهم السجناء الأميون بنسبة 21,3%، أما الذين تعليمهم بكالوريوس فقد بلغت نسبتهم 18% وهي نسبة مرتفعة بالنسبة إلى هذا المستوى التعليمي، في حين بلغت نسبة من كان مستواهم التعليمي دراسات عليا (2,5%).

تشير البيانات في جدول (4أ) إلى أن 82% من المحكومين كانوا يعملون قبل دخولهم السجن و18% فقط لا يعملون، كما أن 47,8% منهم يعملون بأعمال حرة و20% منهم موظفون في القطاع الخاص، أما موظفو القطاع العام فبلغت نسبتهم 14,3%، وكان توزع موظفي القطاع العام على النحو الآتي: (2%) منهم رؤساء أقسام، و5% منهم محاسبون، و1,3% منهم مسؤولو لوازم. وتبين أيضاً أن 24,3% منهم يعملون في أعمال أخرى غير أعمالهم الرئيسة. أما متغير الدخل الشهري للمحكوم فقد أظهرت النتائج أن (40%) من المحكومين راوح مستوى دخلهم الشهري من (200–399) ديناراً، وهو دخل متدن، و(36,8%) من المحكومين مستوى دخلهم الشهري يصل إلى أقل من 200 دينار؛ مما يوضح أن المحكومين كانوا من الفئات محدودة الدخل في المجتمع، كما أن (10,3%) كان مستوى دخلهم الشهري من 400–599 ديناراً، وهو دخل متواضع، في حين كان (13%) من المحكومين دخلهم الشهري أكثر من 600 دينار.

العوامل الدافعة لارتكاب الجريمة:

يظهر جدول (5) العوامل الدافعة لارتكاب الجرائم مرتبة تنازلياً بحسب الأهمية، وقد حصلت الفقرة التي تنص على "**الفقر وعدم حصولي على عمل أعتاش منه دفعاني لارتكاب الجريمة**" على أعلى متوسط حسابي، مقداره (2,65) بنسبة (78,6%)، في المقابل فإن الفقرة التي تنص على "**الناس يحترمون من يملك المال**" قد حصلت على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (2,63) بنسبة (71,3%)، أما الفقرة التي تنص على "**المال العام ملك للكل وليس لشخص كما هو حاصل**" – **وهي فقرة تعكس النظرة الشخصية لمرتكب الجريمة يستخدمها مبرراً لارتكابه الجريمة؛ فهو يرى أن المال العام ملك للجميع مما يدفعه لارتكاب الجريمة** –، فقد حصلت على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي مقداره (2,42) ونسبة (58%). وجاء ترتيب باقي فقرات السؤال على نحو ما هو موضح في جدول (5). ويلاحظ أن الدافع الرئيس لارتكاب الجريمة **هو الفقر والبطالة، يليه الحصول على المال بصرف**

جدول (4:أ)
توزع أفراد العينة بحسب الخصائص الاقتصادية

المتغير		العدد	النسبة المئوية %
الحالة العملية قبل دخول السجن	عاطل عن العمل	72	18
	أعمل	328	82
المجموع		400	100
قطاع العمل	موظف قطاع عام	57	14,3
	موظف قطاع خاص	80	20
	أعمال حرة	191	47,8
المجموع		328	82
الحالة العملية	رئيس قسم	8	2
	محاسب	20	5
	مسؤول لوازم	5	1,3
	غير ذلك	24	6
المجموع		57	14,3
القيام بأعمال أخرى	نعم	97	24,3
	لا	303	75,8
المجموع		400	100
الدخل الشهري بالدينار	أقل من 200 دينار	147	36,8
	200 – 399	160	40
	400 – 599	41	10,3
	600 فأكثر	52	13
المجـموع		400	100

النظر عن كونه مال حلال أو حرام. ويعزو الباحثون ذلك إلى الأوضاع المعيشية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها المحكومون وبناءً عليها **(على أوضاعهم)** قرروا ارتكاب الجريمة. أما العوامل الأخرى – كطبيعة العمل أو الحرمان في مرحلة الطفولة – فقد كانت إجابات المحكومين تميل نحو المعارضة؛ أي أنها لم تكن ذات أهمية كبيرة في ارتكابهم لجرائمهم.

جدول (5)
العوامل الدافعة لارتكاب الجريمة (2008)

العبارة	النسبة المئوية %			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب بحسب الأهمية
	موافق	محايد	معارض			
الفقر وعدم حصولي على عمل أعتاش منه دفعاني لارتكاب الجريمة.	78,6	14,5	6,9	2,65	0,65	1
الناس يحترمون من يملك المال.	71,3	20,5	8,3	2,63	0,63	2
المال العام ملك للكل وليس لشخص كما هو حاصل.	58,0	26,3	15,8	2,42	0,740	3
برامج الفضائيات تدفع الأفراد إلى الاتجاه للسلوك المنحرف.	47,8	30,5	21,8	2,26	0,79	4
لا أحد يهتم بمصدر مالك.	47,5	28,0	24,5	2,23	0,81	5
طبيعة عملي دفعتني إلى ارتكاب ما ارتكبت.	32,8	25,8	41,5	1,91	0,850	6
ما شجعني على هذا العمل إمكانية الكسب السريع.	33,3	24,3	42,5	1,90	0,86	7
اتسمت طفولتي بالحرمان والقسوة.	28,5	25,5	46,0	1,82	0,84	8
ما عملته يعتبر استثمار فرصة في هذا الزمن.	22,8	28,5	48,8	1,74	0,80	9
التحايل على القانون شطارة.	21,0	27,5	51,5	1,69	0,79	10
زملائي في العمل شجعوني على فعلتي.	18,3	28,0	53,8	1,64	0,77	11
المتوسط الحسابي الكلي						

المتوسط الحسابي الكلي = 2,11، الانحراف المعياري الكلي = 0,34 .

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وعوامل ارتكاب الجريمة:

1 – الجنس والجريمة:

تشير البيانات في جدول (6) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجنس ونوع الجريمة؛ حيث بلغت مستوى الدلالة (0,280)، وهي أكبر من ($\alpha \leqslant 0,05$) ومن ثم لا علاقة للجنس بنوع الجريمة، وقد كانت الجريمة الأكثر ارتكاباً من قبل الذكور والإناث هي السرقة.

جدول (6)
توزع المحكومين بحسب العلاقة بين الجنس ونوع الجريمة(2008)

الرقم	نوع الجريمة	الجنس				المجموع	
		ذكر		أنثى			
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
1	رشوة	32	8,6	2	7,4	34	8,5
2	اختلاس	39	10,5	3	11,1	42	10,5
3	سرقة	145	38,9	12	44,4	157	39,3
4	إساءة ائتمان	96	25,7	2	7,4	98	24,5
5	احتيال	46	12,3	6	22,2	52	13
6	غير ذلك	15	4	2	7,4	17	4,3
	المجمـوع	373	93,3	27	6,8	400	100

الوسط الحسابي = 1,9910. قيمة مربع كاي = 6,276. مستوى الدلالة = 0,280.

ويبين جدول (7) معنوية العلاقة بين متغير الجنس وعوامل ارتكاب الجريمة من خلال استخدام اختبار T-test؛ وذلك لمعرفة الفروق في عوامل ارتكاب الجرائم الاقتصادية بحسب متغير الجنس؛ حيث تبين من خلال نتائج الاختبار أن هناك فروقاً في عامل التحايل على القانون باعتباره (شطارة) فقط تعود لمتغير الجنس، في حين لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجنس وعوامل ارتكاب الجريمة الأخرى.

جدول (7)
نتائج اختبار (T-test) للفروق بين متغير الجنس وعامل "التحايل على القانون شطارة" (2008)

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	373	1,68	.80099	1,061−	398	0,028
أنثى	27	1,85	.710810			

2 – العمر وعوامل ارتكاب الجريمة:

من خلال نتائج اختبار (F) للفروق بين عوامل ارتكاب الجريمة ومتغير العمر لم يتبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين عوامل ارتكاب الجريمة يعود لمتغير العمر باستثناء عبارة "**المال العام ملك للكل وليس لشخص كما هو حاصل**"؛ حيث دلت نتائج اختبار (F) على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leqslant 0,05$)؛ فقد كان المتوسط الحسابي يميل نحو الموافقة على هذه العبارة، وكان أعلى متوسط للفئة العمرية (40–50)، يليها الفئات العمرية من (18–28)، و(29–39)؛ حيث كان المتوسط الحسابي لهما على التوالي 2,46، 2,44، ويعزو الباحثون ذلك إلى أن الفئات العمرية الكبيرة أكثر وعياً وخبرة، ومن ثم يدركون حقوقهم أكثر ويعرفون ما يدور من حولهم.

جدول (8)
نتائج اختبار (F) للفروق بين عبارة "المال العام ملك للكل وليس لشخص كما هو حاصل" بناء على متغير العمر (2008)

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	درجات الحرية			مستوى الدلالة
					بين المجموعات	داخل المجموعات	المجموع	
28–18	107	2,46	.74375	4,179	4	395	399	0,003
39–29	134	2,44	.76155					
50–40	136	2,46	.71914					
61–51	15	1,73	.70373					
62 فأكثر	8	2	.53452					

3 – المستوى التعليمي وعوامل ارتكاب الجريمة:

لمعرفة العلاقة بين المستوى التعليمي للمحكومين وعوامل ارتكابهم للجريمة طبق اختبار التباين الأحادي (ANOVA)، وتبين وجود علاقة بين بعض الفقرات المتعلقة بعوامل ارتكاب الجريمة ومتغير المستوى التعليمي، وذلك على النحو الآتي:

أ – يبين جدول (9) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي وعبارة "لولا المصادفة لم يتم اكتشاف ما فعلت"؛ حيث تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة لدى المستوى التعليمي العالي، ويعود ذلك في نظر الباحثين إلى أن ذوي التعليم العالي يخافون أكثر على مستقبلهم ومكانتهم ومن ثم يخططون لأفعالهم بدقة لكي لا يكشف أمرهم؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (2,3)، وهي تميل نحو الموافقة على هذه العبارة، في حين كان متوسط إجابات المستويات التعليمية الأخرى متقارباً، وقد بلغ مستوى الدلالة لهذا العامل (0,04)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geqslant 0,05$)، وهو ما يدل على أنه إذا ارتفع المستوى التعليمي يصعب اكتشاف جرائمهم؛ فالجرائم الاقتصادية ذات طبيعة خاصة وبحاجة إلى معرفة ودراية لدى ارتكابها، ومن ثم فذوو التعليم العالي يحسبون نتائج أفعالهم أكثر، وحريصون أكثر من غيرهم على عدم اكتشاف أمرهم.

جدول (9)
نتائج اختبار (F) للفروق بين عبارة "لولا المصادفة لم يتم اكتشاف ما فعلت" بناء على متغير المستوى التعليمي (2008)

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	درجات الحرية			مستوى الدلالة
					بين المجموعات	داخل المجموعات	المجموع	
أمي	85	1,87	.81340	2,801	3	396	399	0,040
ثانوي فما دون	233	1,71	.80757					
بكالوريوس	72	1,62	.84649					
دراسات عليا	10	2,30	.94868					

ب – تشير البيانات في جدول (9:أ) إلى أن متوسطات إجابات المحكومين على هذه العبارة بناء على المستوى التعليمي متقاربة، وهي تميل باتجاه المعارضة على هذه العبارة، باستثناء إجابة الأميين التي جاءت أقرب للحياد؛ حيث بلغ متوسط إجاباتهم (1,90)؛ مما يعني أن المحكومين بالجرائم الاقتصادية لم يكن هناك دور للزملاء بالعمل في ارتكابهم للجريمة، ويعزو الباحثون ذلك إلى طبيعة الجرائم الاقتصادية؛ فالاختلاس قد يرتكبه الشخص سرياً دون إخبار أحد، وأن الإنسان يميل إلى إعطاء صورة إيجابية عن نفسه للآخرين، ومن ثم لا يستشير أحداً إذا قرر ارتكاب جريمة، وقد بلغ مستوى الدلالة (0,004)، وهي أقل من ($\alpha \geqslant 0,05$)؛ مما يعني أن هذه الفروق ذات دلالة إحصائية.

جدول (9:أ)
نتائج اختبار (F) للفروق بين عبارة "زملائي في العمل شجعوني على فعلتي" بناء على متغير المستوى التعليمي (2008)

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	درجات الحرية			مستوى الدلالة
					بين المجموعات	داخل المجموعات	المجموع	
أمي	85	1,90	.79617	4,468	3	396	399	0,004
ثانوي فما دون	233	1,59	.74878					
بكالوريوس	72	1,51	.75046					
دراسات عليا	10	1,50	.84984					

ج – يبين جدول (9:ب) – نتائج اختبار (F) – وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عامل الفقر والبطالة ومتغير المستوى التعليمي؛ حيث بلغ مستوى الدلالة (0,000)، وقد بلغت المتوسطات الحسابية للذين كان مستوى تعليمهم متدنياً – من أمي إلى مستوى ثانوي فما دون – على التوالي (2,01)، و(2,36) مما يعني أن الفقر بالنسبة إليهم كان وراء ارتكابهم للجريمة، فذوو التعليم المتدني قد يكونون عاطلين عن العمل أو يعانون ظروفاً معيشية صعبة. وهذا يدل على أن الفروق في

المتوسطات ليست ناتجة من المصادفة؛ فالفقر والبطالة وما ينتج عنهما من ظروف معيشية صعبة يشكلان الدوافع الرئيسة لارتكاب الجريمة كما تدل على ذلك نتائج الدراسة. وقد أكدت العديد من الدراسات هذه النتيجة كدراسة النجداوي (2003)؛ فالفرد له حاجات يجب تلبيتها، وإذا لم يستطع تلبيتها بشكل مشروع قد يلجأ إلى طرق غير مشروعة.

جدول (9:ب)
نتائج اختبار (F) للفروق بين عبارة "الفقر وعدم حصولي على عمل أعتاش منه دفعاني لارتكاب الجريمة" بناء على متغير المستوى التعليمي (2008)

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	درجات الحرية			مستوى الدلالة
					بين المجموعات	داخل المجموعات	المجموع	
أمي	85	2,36	2,3647	9,855	3	396	399	0,0001
ثانوي فما دون	233	2,01	2,0129					
بكالوريوس	72	1,65	1,6528					
دراسات عليا	10	1,7	1,7000					

د – يبين جدول (9:ج) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الإجابة لعبارة "**اتسمت طفولتي بالحرمان والقسوة**" وبين متغير المستوى التعليمي؛ حيث كان مستوى الدلالة أقل من ($\alpha \geqslant 0,05$) وهي (0,000)، وقد دلت النتائج أن الأميين يميلون نحو الموافقة على أن الحرمان في الطفولة هو سبب اتجاههم للجريمة، وتعد هذه النتيجة منطقية من وجهة نظر الباحثين؛ لأنها انعكاس لواقع الفقر الذي عاشه المحكومون؛ حيث كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (2,21).

4 – الدخل وعوامل ارتكاب الجريمة:

لمعرفة العلاقة بين الدخل للمحكومين وعوامل ارتكابهم للجريمة طبق اختبار التباين الأحادي (ANOVA)، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول (9:ج)
نتائج اختبار (F) للفروق بين عبارة "اتسمت طفولتي بالحرمان والقسوة" بناء على متغير المستوى التعليمي (2008)

المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	درجات الحرية			مستوى الدلالة
					بين المجموعات	داخل المجموعات	المجموع	
أمي	85	2,21	.83230	10,008	3	396	399	0,000
ثانوي فما دون	233	1,78	.83003					
بكالوريوس	72	1,51	.75046					
دراسات عليا	10	1,80	.91894					

أ – يبين جدول (10) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين إجابات المحكومين على عبارة "**الناس يحترمون من يملك المال**" ومتغير الدخل، كانت لصالح ذوي الدخل المتدني للفئة من 400 فما دون، حيث يميل ذوو الدخول المتدنية إلى الموافقة على هذه العبارة؛ بمعنى أن الدافع لارتكابهم الجريمة هو الخلاص من الفقر والأوضاع المعيشية الصعبة من جهة، والحصول على المال والغنى من جهة أخرى ليكسبوا احترام الآخرين والحصول على مكانة لهم في المجتمع، وقد بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (2,59)، وكان مستوى الدلالة الإحصائية (0,004)، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \geqslant 0,05$).

جدول (10)
نتائج اختبار (F) للفروق بين عبارة "الناس يحترمون من يملك المال العام" ومتغير الدخل (2008)

الدخل بالدينار	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	درجات الحرية			مستوى الدلالة
					بين المجموعات	داخل المجموعات	المجموع	
أقل من 200	147	2,73	.62762	4,532	3	396	399	0,004
200–399	160	2,69	.59343					
400–599	41	2,59	.79403					
600 فأكثر	52	2,34	.54648					

ب – يبين جدول (10:أ) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leqslant 0,05$). وتشير نتائج اختبار (F) حول إجابات المحكومين على عبارة "**الفقر وعدم حصولي على عمل أعتاش منه دفعاني لارتكاب الجريمة**" إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الفقر كعامل لارتكاب الجريمة وبين فئات الدخل لصالح الذين دخولهم أقل من 200 دينار؛ حيث بلغ متوسط إجاباتهم (2,12)، وهي النسبة العليا؛ حيث تميل نحو الموافقة على أن الفقر وراء ارتكابهم للجريمة، يليهم ذوو الدخل من (200–399)؛ فانخفاض الدخل وعدم المقدرة على حصول المحكوم على عمل كانا من أبرز الدوافع لارتكاب المجرم للجريمة، وقد بلغ مستوى الدلالة (0,013) وهي أقل من ($\alpha \leqslant 0,05$).

جدول (10:أ)
نتائج اختبار (F) للفروق بين عبارة "الفقر وعدم حصولي على عمل أعتاش منه دفعاني لارتكاب الجريمة" بناء على متغير الدخل (2008)

فئة الدخل بالدينار	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	درجات الحرية			مستوى الدلالة
					بين المجموعات	داخل المجموعات	المجموع	
أقل من 200	147	2,12	.83807	3,655	3	396	399	0,013
200–399	160	2,05	.88486					
400–599	41	1,7	.83007					
600 فأكثر	52	1,7	.85441					

ج – يبين جدول (10:ب) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لصالح الذين دخولهم أقل من 200 دينار؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم على عبارة "**اتسمت طفولتي بالحرمان والقسوة**" (2,03)؛ مما يعني أن الدافع وراء ارتكابهم لجرائمهم له علاقة بطفولتهم التي اتسمت بالحرمان والقسوة، أما باقي فئات الدخل فقد كانت تميل نحو الحياد على هذه العبارة أو المعارضة، وقد بلغ مستوى الدلالة (0,000)، وهي أقل من ($\alpha \leqslant 0,05$).

جدول (10:ب)
نتائج اختبار (F) للفروق بين عبارة "اتسمت طفولتي بالحرمان والقسوة" بناء على متغير الدخل (2008)

فئة الدخل بالدينار	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	درجات الحرية			مستوى الدلالة
					بين المجموعات	داخل المجموعات	المجموع	
أقل من 200	147	2,03	.83103	7,333	3	396	399	0,000
200–399	160	1,80	.87233					
400–599	41	1,46	.63630					
600 فأكثر	52	1,57	.80064					

ملخص النتائج والتوصيات:

في ضوء التحليل السابق للبيانات فقد كشفت الدراسة عن وجود نتائج عدة، نبرزها في ضوء الأهداف والتساؤلات التي انطلقت منها، وهي على النحو الآتي:

أولاً – النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمحكومين:

توصلت الدراسة إلى أن 93,3% من أفراد مجتمع الدراسة هم من الذكور، في حين شكلت الإناث 6,8%؛ مما يعني أن الذكور أكثر ارتكاباً للجرائم الاقتصادية من الإناث، وهذا ما أكدته دراسات الجريمة؛ وتزداد نسبة ارتكاب الجرائم في سن الشباب؛ حيث كانت الأعمار من 18–39 وهي ذروة النشاط الإجرامي، وهي تعكس التوزع السكاني للمجتمع الأردني؛ حيث إن فئة الشباب هي الشريحة الكبرى في المجتمع، وبخصوص المتزوجين فإنهم يرتكبون الجرائم الاقتصادية أكثر من غيرهم، وهذا يعود إلى كثرة متطلبات الحياة بالنسبة إليهم. وبالنسبة إلى متغير المؤهل العلمي يزداد الميل لارتكاب الجريمة بنسبة عالية عند ذوي المؤهلات العلمية المتدنية من مستوى تعليم الثانوية فما دون والأميين؛ حيث بلغ نسبة الذين مستواهم العلمي ثانوي فما دون 58,3%، أما الأميون فكانت نسبتهم 21,3%، وهذا يتفق مع ما جاء في دراسة (علي حمادة، 2007)، التي خلصت إلى أن الرشوة من ذوي الدخل المتدني كانت الأكثر ارتكاباً.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي للمحكومين فقد خلصت الدراسة إلى أن 82% من المحكومين يعملون قبل دخول السجن، مقابل 18% كانوا عاطلين عن العمل. وبخصوص طبيعة العمل لهؤلاء العاملين بينت أن (47,8%) يعملون أعمالاً حرة مقابل 20% يعملون موظفين في القطاع الخاص، و14,3% كانوا موظفين في القطاع العام وزعوا على النحو الآتي: 5% محاسبون، 2% رؤساء أقسام، و6,3% مسؤولو لوازم. كما أن 40% من المحكومين يراوح مستوى دخلهم الشهري من 200–399، وهو دخل متدن، وكان 36,8% من المحكومين مستوى دخلهم الشهري يصل إلى أقل من 200 دينار؛ مما يعني أن المحكومين بجرائم اقتصادية هم من ذوي الدخول المتدنية. وأن الفقر هو الدافع لارتكاب جرائمهم، وأن 13% منهم كان مستوى دخلهم أكثر من 600 دينار، وقد أكدت الدراسات أن انخفاض الدخول من الأسباب الرئيسة لارتكاب الجريمة.

ثانياً – العوامل الدافعة لارتكاب الجريمة:

من خلال هذه الدراسة وضع سؤالان متخصصان حول عوامل ارتكاب الجرائم؛ سؤال متعلق بمجموعة من العبارات وسؤال مفتوح، وقد كانت نتيجة هذين السؤالين ما يلي:

أ – من حيث العوامل التي كانت وراء ارتكاب الجريمة كان ترتيب العوامل بحسب الأهمية على النحو التالي: **أن الفقر والبطالة المتمثلة (بعدم حصول المحكوم على عمل يعتاش منه) كانا الدافع الرئيس لارتكاب الجريمة**، يليه من حيث الأهمية **الحصول على المال**؛ ذلك أن الجرائم الاقتصادية موضوعها: **المال العام ملك للكل وليس لشخص كما هو حاصل، وهي فقرة تعكس النظرة الشخصية لمرتكب الجريمة، التي يستخدمها مبرراً لارتكابه الجريمة؛ فهو يرى أن المال العام ملك للجميع؛ مما يدفعه لارتكاب الجريمة**، أما أثر وسائل الإعلام والفضائيات فقد توصلت دراسات إلى أن هناك أفراداً جاءت رغبتهم في حمل السلاح أو الرغبة بالسرقة من مشاهدة الأفلام، كما في الدراسة التي أجريت على نزلاء إحدى المؤسسات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933 (الوريكات، محمد، 2008) كذلك جاء الدافع في الغنى حتى لو بطريقة غير مشروعة بالمرتبة الرابعة، وهذا يقودنا إلى مدى التغير في قيم المجتمع؛ حيث إن التغير في القيم الاجتماعية

أدى إلى أن تكون القيم الاستهلاكية هي الطاغية على قيم المجتمع أكثر من القيم الاجتماعية والأخلاقية. فالقيم الإيجابية في المجتمع تشكل العمود الفقري وحجر الزاوية للنمو، وهي مسؤولة عن السلوك السوي للإنسان الذي هو محصلة أنواع من رد الفعل على البيئة التي يقيم فيها. وتشير بعض الدراسات إلى أن الطمع والجشع وعوامل الرغبة في العيش بترف من أسباب ارتكاب الجرائم الاقتصادية، وهذا يفسر ارتكاب الجرائم من الموظفين الكبار (ذوي الياقات البيضاء) كما أطلق عليهم سذرلاند. (Sutherland, 1983: 291 and Kelly, 2002). أما دافع طبيعة العمل فقد جاء في المرتبة السادسة، والرغبة بالكسب السريع (الغنى السريع) جاء بالمرتبة السابعة، وجاء الضغوط القاسية كعامل بالمرتبة الثامنة، وعدم ردع القانون بالمرتبة التاسعة، في حين كان دافع الشطارة في التحايل على القانون في المرتبة الحادية عشرة.

ويرى دوغلاس ووكسلير (المشار إليه في الخليفة، 1999) أن الانحرافات التي يقوم بها رجال الأعمال والمهنيون وأصحاب العمل هي انحرافات قائمة على الجشع؛ ذلك أنهُ عادةً ما يتردد على ألسنة الناس أنهم غير راضين عما في حوزتهم، وأن الناس غير مقتنعين بما وصلوا إليه، ويرون أيضاً أن الباعث للقيام بأفعال منحرفة هو الخداع، وأن الشخص المخادع هو دائماً متربص ليلاقي ثغرة يتغلب من خلالها على الآخر للحصول على الكسب المادي أو أي شيء آخر ذي قيمة، أي أنّ الشخص الذكي هو الذي يرى أنه سوف يفوز من خلال الساذج، وهم ينظرون إلى الخداع بأنّه الطريق للحصول على الربح المادي أو المعنوي، وهنا نعود لتأكيد نظرية مسمى القيم التحتية؛ فالقيم هذه تطغى على قيم الأمانة والنزاهة. والقيم العملية هي الطاغية؛ لما يتعرض له الفرد من الخداع المستمر في الحياة اليومية، وهذا ما يقدم أساساً للانحراف في مجالات الاقتصاد.

ثالثاً – العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في الدراسة وعوامل ارتكاب الجريمة:

1 – **متغير الجنس:** تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجنس والتحايل على القانون باعتباره (شطارة) **كدافع لارتكاب الجريمة**، ومن ثم عدم اعتبار القانون عامل ردع لهم، فقد تبين أن الذكور يؤيدون ذلك، في حين كانت الإناث أقرب إلى الحياء. هذه الفروق تعود إلى طبيعة التربية الأسرية في الأردن للذكر

والأنثى؛ حيث الإناث أكثر انضباطاً وطاعة للأوامر من الذكور خاصة أن المجتمع يقيد الإناث أكثر من الذكور، ويمارس ضبطاً اجتماعياً قوياً على سلوكياتهن، في حين مقبول خروج الذكور عن القواعد والمعايير الاجتماعية. **هذا من جانب، ومن جانب آخر** يدمج هوجان Hagan، في نظريته البنائية في مؤلفه الموسوم بـ (علم الجريمة البنائي) سنة 1989، بين نظرية الصراع والضبط الاجتماعي لتفسير الجريمة والسلوك المنحرف؛ حيث يرى أنه زادت الأُسرة أبوية كلما اتسعت الفروق بين الذكور والإناث في ارتكاب الجرائم والسلوك المنحرف بين الذكور والإناث، وأن هذه النظرية تعتمد على مقدار الضبط الممارس من قبل الآباء على الأبناء وتفضيل الذكور على الإناث في معظم المجالات، ويعكس الانحراف الاجتماعي أنشطة كامنة تحمل في ثناياها الإثارة والسعادة. وهذه تختلف بين الذكور والإناث؛ حيث يحتل الأبناء سلم الأولوية ولديهم فرصة أكبر نحو تحقيق ذلك (عايد الوريكات، 2008). وفي المجتمع الأردني يحتل الذكور سلم الأولوية في مختلف نشاطات الحياة الاجتماعية، وتؤكد النظريات الاجتماعية التي تفسر سبب اختلاف إجرام الذكور عن الإناث كماً، أن الذكر يحتل سلم الأولوية بتأكيدها أن الذكور لهم نصيب أكبر في الأدوار الاجتماعية من الإناث، وأنَّ الأُنثى يزداد ارتكابها للجريمة كلما زاد نصيبها من الأدوار الاجتماعية. والمجتمع الأردني هو مجتمع ذكوري يسمح بحرية أكبر للأبناء؛ مما يفسر لنا قيام الذكور بسلوكيات وأفعال أخطر من الإناث، والسبب في ذلك يعود إلى التنشئة التي تسمح للذكور بمساحة حرية أكثر من الإناث.

2 – **متغير العمر:** خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الفرد ونظرته للمال باعتباره مشاعاً وحقاً للجميع. جاء ذلك في الفقرة التي تنص على "**المال العام ملك للكل وليس لشخص كما هو حاصل**". حيث تبين أن الشباب أكثر الفئات تأييداً لتلك المقولة، خاصة أنهم الفئة الأكثر في مجتمع الدراسة ويقل الاتجاه للسلوك المنحرف مع التقدم في السن.

3 – **متغير المستوى التعليمي:** تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي وإجابات أفراد مجتمع الدراسة على عبارة "**الفقر وعدم حصولي على عمل أعتاش منه دفعاني لارتكاب الجريمة**" لصالح ذوي التعليم المتدني؛ حيث أشارت النتائج في جدول (9:ب) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عامل

الفقر والبطالة ومتغير المستوى التعليمي؛ فقد بلغ مستوى الدلالة (0,000)، وكان الذين مستوى تعليمهم متدنياً – تدرج من أمي إلى مستوى ثانوي فما دون – بلغ المتوسط الحسابي لهم على التوالي (2,01)، و(2,36)؛ مما يعني أن الفقر بالنسبة إليهم كان وراء ارتكابهم للجريمة، فذوو التعليم المتدني قد يكونون عاطلين عن العمل أو يعانون ظروفاً معيشية صعبة. وهذا يدل على أن الفروق في المتوسطات ليست ناتجة من المصادفة، فالفقر والبطالة وما ينتج عنهما من ظروف معيشية صعبة يشكلان الدوافع الرئيسة لارتكاب الجريمة، كما تدل على ذلك نتائج الدراسة. وقد أكدت العديد من الدراسات هذه النتيجة كدراسة النجداوي (2003)؛ فالفرد له حاجات يجب تلبيتها وإذا لم يستطع تلبيتها بشكل مشروع قد يلجأ إلى طرق غير مشروعة. كما توصلت الدراسة إلى أن ذوي المستوى المتدني من المحكومين كانت طفولتهم قاسية وصعبة، ومن ثم كان لها دور في ارتكابهم للجريمة. وقد أكدت دراسة النجداوي أهمية البيئة الأسرية التي نشأ فيها الفرد على سلوكياته واتجاهاته؛ حيث التنشئة القاسية للطفل والمعاملة السيئة له في الصغر تؤثر في نفسيته سواء كان عاطفياً أو مادياً وعلى سلوكياته واختياراته؛ مما قد يساعد على اتباعه السلوك المنحرف. وقد خلصت الدراسات إلى أن الفقر هو البيئة الخصبة التي تتهيأ فيها كل الفرص لارتكاب الجرائم.

4 – **متغير الدخل:** توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متغير الدخل والفقرات التي تنص على أن "**الناس يحترمون من يملك المال**"، و**الفقر وعدم حصولي على عمل أعتاش منه دفعاني لارتكاب الجريمة**"، و"**اتسمت طفولتي بالحرمان والقسوة**". حيث تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الدخل وعامل السعي وراء كسب المال بغض النظر عن مشروعيته لصالح ذوي الدخل المنخفض، وقد أكدت الدراسات هذه النتيجة كدراسة (صباح الطراونة، 2007) التي توصلت إلى وجود علاقة بين مستوى الدخل السنوي للفرد وجرائم الملكية الاقتصادية، كما أن ذوي الدخل المتدني يرتكبون جرائمهم بسبب الفقر والبطالة، وقد خلصت الدراسة إلى أن ذوي الدخل المتدني يرتكبون جرائمهم بسبب معاناتهم الفقر، وقد أكدت الدراسات هذه النتيجة، كما دلت نتائج الدراسة أن ذوي الدخل المنخفض يرتكبون جرائمهم أيضاً بدافع الحرمان والقسوة في الطفولة.

التوصيات:

من خلال النتائج السابقة ومناقشتها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، يرى الباحثون إمكانية الاستفادة منها في مجال الجرائم الاقتصادية والتقليل من آثارها على المجتمع، وهي:

1 – أهمية التركيز – باستمرارية – على ضرورة منح أولوية للمناطق الفقيرة في مختلف المحافظات في المملكة في مجال مشروعات التنمية وبرامجها، وهذا من شأنه أن يخفف من وطأة مشكلات قائمة، ويحد من مآزق قضايا مجتمعية ملحة، كالتطرف والعنف والخروج على العادات والتقاليد وارتكاب الجريمة، وهي ترتبط بالطبقات الاجتماعية الفقيرة هناك. فالمهمشون ألفوا بالفعل التجاهل والإهمال وتأثرت أوضاعهم الحياتية بالإضافة إلى معاناتهم من جراء أزمات اقتصادية هيكلية نتيجة لتطبيق سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة ذات طابع انكماشي، فكانت ردود أفعالهم السلبية حيالها متنوعة. ومن هنا يمكن القول إن ما تنفقه الدولة من استثمارات موجهة لتنمية مجتمعات محلية في محافظات الأردن المختلفة ولاسيما الفقيرة منها لهو استثمار اقتصادي واجتماعي في آن واحد، من شأنه أن يحد من وطأة مشكلات قائمة وقضايا ملحة في المستقبل القريب. واستكمالاً لما سبق، نؤكد أهمية العدالة الإقليمية في ضوء ارتباطها بالإصلاح الاقتصادي وتوزيع عوائد التنمية بما يشبع حاجات الفئات الفقيرة حتى لا تكون ردود أفعالهم سلبية.

2 – من الضروري حصر الفئات الاجتماعية المتضررة من تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي في المملكة بصورة دقيقة ودراسة أشكال معاناتهم اليومية مع مصاعب الحياة في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي؛ تمهيداً لطرح برامج اجتماعية وسياسات تعويضية فعالة أكثر من شبكات الأمان الاجتماعي المطبقة حالياً. ومن هنا تدعو الدراسة الراهنة أقسام الاجتماع بالجامعات الأردنية إلى إجراء دراسات اجتماعية ميدانية حول جوانب هذه القضية تغطي النطاقات الإيكولوجية (المكانية) لجامعاتهم. كما تدعو الدراسة مراكز الدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية إلى التوجه صوب هذه القضية البحثية المهمة لدراستها من منظور أبعادها المتعددة؛ نظراً لتوافر الإمكانات المعرفية والمادية المتراكمة لدى هذه المراكز البحثية الوطنية.

3 – التركيز على التنشئة الأسرية السليمة، وتربية الأجيال على الحوار والنقاش البناء بدل الشجار والخلافات الدائمة، التي تزيد من تباعد أفراد الأسرة الواحدة بعضهم عن بعض؛ مما يدفع بهم إلى اختراق القواعد الاجتماعية بسلوكيات غير مألوفة كارتكاب الجريمة.

4 – جمع الجرائم الاقتصادية في قانون خاص، يضم جميع الجرائم بحسب تعريف الأمم المتحدة للجرائم الاقتصادية، الذي يضم مجموعة كثيرة منها.

5 – تطوير قاعدة بيانات وتوحيدها بين جميع الجهات المهتمة بالجريمة في الأمن العام؛ بحيث تصل إلى أرقام موحدة تصنف الجرائم لدى الأمن العام بحسب القانون الذي صدرت بموجبه العقوبة؛ مما يسهل الحصول على بيانات دقيقة حول المجرمين والجرائم المرتكبة.

6 – تطبيق مبدأ الشفافية بشكل فعال وحقيقي لدى الهيئات والدوائر الرسمية؛ حيث يسهل الحصول على المعلومات بطريقة سهلة وميسرة للباحث.

7 – أن يكون هناك المزيد من الحرية في مقابلة المسجونين من قبل الباحثين من أجل إجراء الدراسات العلمية لما لها من أهمية في الاستفادة من نتائجها للحد من الجرائم.

8 – للوقاية من الجرائم من الضروري رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وضرورة تنمية الموارد الداخلية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بتأمين توزيع عادل للدخل بين مختلف أفراد المجتمع؛ بما يعزز انتماء الفرد للمجتمع ويحقق ذاته من خلال مجتمعه.

9 – الاستمرار في التعاون الإقليمي والدولي من خلال الأجهزة الأمنية الإقليمية والدولية وتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

10 – ضرورة وجود قضاء اقتصادي لمحاكمة الجرائم الاقتصادية، يعد بشكل جيد ومتخصص.

المراجع:

احمد عوض بلال (1985). **علم الإجرام**. القاهرة: دار الثقافة العربية، مصر.

آن النجداوي (2003). الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية.

حسن طالب (2001). **الوقاية من الجريمة**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

ذياب البداينة (2002). الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العولمة: أعمال مؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، الشارقة، مركز بحوث الشرطة.

سامية حسن الساعاتي (2005). **علم الإجرام الجنائي: بحوث ودراسات**. القاهرة: دار الفكر العربي.

شيرين دبابنة (2005). جرائم بطاقات الائتمان في الأردن: دراسة وصفية استطلاعية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة.

صباح عقل الطراونة (2008). العلاقة بين النمو الاقتصادي وجرائم الملكية الاقتصادية في الأردن: دراسة تحليلية لمضمون الفترة 1998– 2005، رسالة ماجستير في علم الاجتماع كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة مؤتة.

عايد عواد الوريكات(2008). **نظريات علم الجريمة**. عمان: دار الشروق.

عبدالله الخليفة (1999). البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة، أبحاث ندوة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، تونس: (127– 166).

علي حمادة (2007). الرشوة وأسبابها وسبل مكافحتها، رسالة ماجستير في علم الجريمة، جامعة حلب، متوافرة على الربط الإلكتروني الآتي: tp:/aliham10.Maktoobblog.com/ 710090.

فتوح الشاذلي (1993). **دراسات في علم الجرائم**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد الأمين البشري (2007). العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة والتوعية بظاهرة الفساد وأبعادها وانعكاساتها الاجتماعية والأمنية: ندوة الفساد والجريمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

محمد عبدالله الوريكات (2008). **مبادئ علم الإجرام**. ط2، عمان: مكتبة وائل للنشر والتوزيع.

مديرية الأمن العام الأردنية (2008). **إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل**.

Berry, V. M, (2001). *Identity theft: one of the fastest growing crime in the U.S*. Chicago, The Federal Reserve Bank Of Chicago,.Available on: http://www.chicago-fed.org/org/community- development/profit.cfm 30k Retrieved in July 2004

Buscaglia, E. & Jan, Van Djil. (2004) *Controlling organized crime and corruption in the police sector*. United Nations, Crime Prevention and Criminal Justice Office.

Hagan, J.(1989). *Structural criminology*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Kelly, (2002). Understanding of White Collar Crime, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data ISBN 0-8205-5531-2 (softbound) Southwestern University School of Law, 2002. For a further discussion of the definition of "white collar crime," see J. Kelly Strader, The Judicial Politics of White Collar Crime, 50 Hastings L. Rev. 1199, 1204-14 (1999).

Master Card International, (2004). (First Quarter 2004). ***Asia | Pacific security and risk services***. SANTLUIS, USA.

Passas, N. (2000). Global Anomie, Dysnomie, and economic crime: Hidden Consequences of neoliberalism and globalization in Russia and around the world, *Social Justice*, Vol. 27, No. 2.

Public Policy Institute, (2002). *Identity theft: Experience of older complaints*. USA.. [On-line], Available: <http://www.ou.edu/oupd/idtheft.htm-30k Retrieved in July 2004>.

Sutherland, E. H. (193). *White collar crime: The uncut version*. New Haven: Yale Univ. Press.

Williams J. (2005).Reflections on the private versus public policing of economic crime *British Journal of Criminology*, Vol. 43, No. 3: 316 - 339.

قدم في: أكتوبر 2011
أجيز في: أبريل 2012

Economic Crimes in Jordan for the Period (2000-2008): Sociological Study

Kholoud A. Almarashdah*
Hamza K. Al-Khaddam**
Maissa N. Alrawashdeh***

This study aims at identifying the magnitude of economic crimes in Jordan in the period 2000 - 2008. It seeks to determine the socio-economic attributes of the perpetrators of those crimes, to detect major factors responsible for their thise, and to investigate the link between these factors and the socio-economic variables of the perpetrators..

The study relied on social survey for its methodology, an approach suitable for the purposes of this type of research, and compatible with methodology used in crime studies. This approach depends on data description, analysis and interpretation with a view to reaching conclusions, which can then be generalized. A social survey approach was applied on Jordanian prisoners of both sexes, who were serving sentences for economic cases and crimes in the Swaqa Centre for Reform and rehabilitation, and in the Jwaida prison for women, in accordance with the 1993 economic crime law no. (11). The number of males in these prisons was 477; the total numver of prisoners convicted of economic crimes in the entire kingdom, at the time when the study was conducted, was 729.,

The study yielded a number of significant results, chief of which is the fact that there has been a noticeable yearly rise in the magnitude of

* Working Women Department, Ministry of Labour, Jordan.
** Dept of Social Sceinces, Ajloun University College, Al-Balqa Applied University, Jordan.
*** Jordan T.V, Jordan.

economic crimes committed in Jordan between the years 2000 and 2008. Theft, trust abuse, fraud, embezzlement and bribery were in the forefront. Crimes were more prevalent among manles than females, and more common among people of the 18-39 age group, as well as among the married rather than the single. Individuals with average educational bachgrounds, others with low incomes were also found to be more inclined to commit economic crimes.

Keywords: Economic crimes, Reform and rehabilitation centers, Factors behind commiitting crimes.